گوڤارا ئەکادیمی یا زانکویا نەوروز (المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز)، پ.١٢ ژ.٤، ٢٠٢٣
حقوق الطبع والنشر ©2017. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة
المشاع الابداعي النسبي – CC BY-NC-ND 4. 0، e-ISSN: 2520-789X
https://doi.org/10.25007/ajnu.v12n4a1210

نظرية الوساطة التحويلية

أمجد علي حسين، قسم دراسات السلام وحقوق الإنسان، كلية العلوم الإنسانية، جامعة دهوك، إقليم كوردستان- العراق

الملخص

تعتبر نظرية الوساطة التحويلية إحدى النظريات الحديثة في حقل دراسات السلام والنزاع، تم صياغتها لأول مرة من قبل (جوزيف فولغر) و(روبرت باروخ بوش) (في كتابهما (وعد الوساطة: النهج التحولي للنزاع) عام 1994، تستند هذه النظرية على تغيير العلاقات بين الأطراف المتنازعة عبر التفاعل البنّاء بالإعتماد على عنصري التمكين والإعتراف، ويتم فيها إستغلال القوة الإيجابية للنزاع، أي جعل النزاع كنقطة إيجابية بنّاءة بدلاً من حالتها السلبية المدمرة، ومن جانب آخر أن هدف هذه النظرية ليس حل أو تسوية النزاع، كما هو الحال عليه في الوساطة التسهيلية أو السردية أو التقييمية بل تذهب أبعد من ذلك بإتجاه تحقيق الغرض التحويلي في العلاقات وتغييرها من حالتها السلبية إلى الحالة الإيجابية، بالإضافة إلى محدودية دور الوسيط التحويلي وبشكل خاص فيما يتعلق بإتخاذ القرارات المتعلقة بالقضية المتنازع عليها بين أطراف النزاع فوجوده هو مساعدة هذه الأطراف وتوجيههم وتشجيعهم نحو تغيير العلاقات عبر التفاعل والحوار بالإعتماد على الأمور الكامنة غير الظاهرة التي تؤثر إيجاباً على عملية الوساطة وتحقيق الهدف التحويلي منها.

الكلمات المفتاحية: الوساطة التحويلية، الوساطة التسهيلية، الوساطة التقييمية، الوساطة السردية، التمكين، الإعتراف، تغيير العلاقات.

1.المقدمة

إن نظرية الوساطة التحويلية هي من النظريات التي تقوم على بناء علاقات جديدة أو ترميمها بالشكل الذي يساعد أطراف النزاع في التعامل مع القضايا العالقة والحد منها بالطريقة التي ترضيهم بعيداً عن التجاذبات أو كل ما يؤثر على تلك القضايا بشكل سلبي عبر تشجيع التفاعل البنّاء بالإعتماد على عنصري التمكين والإعتراف، إذ أنه من المعروف أن النزاعات وطبيعتها السلبية تؤثر على العلاقات القائمة بين أطراف النزاع، ولهذا فإن ما يميز هذه النظرية هو النظر إلى الجانب المشرق للنزاع والإستفادة منه كقوة إيجابية للتغيير، يتم من خلالها زيادة التفاعل وتغيير العلاقات من حالتها السلبية إلى الحالة الإيجابية.

1.1 أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في ضرورة البحث في طبيعة ومكونات نظرية الوساطة التحويلية، كونها من النظريات الحديثة نسبياً في مجال دراسات السلام والنزاع كتخصص أكاديمي فهناك العديد من التجاذبات والإختلافات بين الباحثين والممارسين الأكاديميين في هذا المجال وعدم إتضاح الصورة بشكل جلي بالنسبة للعديد منهم فيما يتعلق بالنظرية وأهميتها على أرض الواقع وجعلها كنظرية مستقلة، إذ أن هذه النظرية لها أهمية كبيرة على صعيد تغيير العلاقات بين الأطراف المتنازعة، كونها تأخذ بمختلف الآراء المطروحة من قبل هذه الأطراف عبر الحوار البنّاء بعيداً عن التشنجات والمشحانات التي يفرضها النزاع.

2.1 أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة في بيان أساس نظرية الوساطة التحويلية ومفهومها ومكوناتها، بالإضافة إلى تمييزها عن بعض المناهج النظرية القريبة أو المتداخلة معها، وبيان موقف بعض الباحثين والممارسين في مجال دراسات السلام والنزاع من هذه النظرية سواء بالنقد أم كونها نظرية قائمة ومستقلة بذاتها.

3.1 مشكلة الدراسة:

إن النظريات الحديثة وغير المتجذرة بشكل كبير لها العديد من الإشكاليات، ومن أبرز هذه الإشكاليات التي تتمحور عليها الدراسة تتمثل في هل أن نظرية الوساطة التحويلية أتت بما هو جديد يمكن عدها نظرية مستقلة أم أن ما أتت بها عن طريق منظريها مجرد أشياء متوفرة في نظريات أو مناهج أخرى؟، وهل أن أساسها المتمثل في تغيير العلاقات بين أطراف النزع من شأنه أن يؤثر على القضية الرئيسة للنزاع أم لا؟، وما هو دور الوسيط في ممارسة الوساطة التحويلية هل هو دور محدد أم غير محدد؟ وهل يتداخل دوره مع أدوار أطراف النزاع ومن ثم يؤثر على نتيجة القضية أم لا؟.

4.1 فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن نظرية الوساطة التحويلية هي نظرية علائقية تعتمد بشكل أساسي على تغيير العلاقات فيما بين أطراف النزاع وتزيد من عملية التفاعل البنّاء عبر الإستفادة من القوة الإيجابية للنزاع، مما يميزها عن المناهج النظرية الأخرى للوساطة بما أتت به من عمليات ممارسة التحول من الحالات

السلبية إلى الحالات الإيجابية بعيداً عن الحل أو التسوية، مما يضيف عليها طابع الديمومة أكثر فيما يتعلق بالعلاقات بين الأطراف.

5.1 منهجية الدراسة:

إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي عبر وصف نظرية الوساطة التحويلية وكيف أنها تعتمد على أساس مختلف عن باقي المناهج أو النظريات، وتحليل مكوناتها ورأي الباحثين والممارسين فيها وبشكل خاص في عملية نقدها، وتحليل دور الوسيط في ممارسة الوساطة وفقاً للنظرية التحويلية.

6.1 هيكلية الدراسة:

هيكلية الدراسة تنقسم إلى خمسة مباحث بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة، تناول المبحث الأول أساس نظرية الوساطة التحويلية ومفهومها، وفي المبحث الثاني تم معالجة مكونات نظرية الوساطة التحويلية، أما المبحث الثالث فقط سلط الضوء على المفاهيم المتقاربة لمفهوم الوساطة التحويلية، بينما خصص المبحث الرابع لدراسة ممارسة الوساطة وفقاً للنظرية التحويلية، أما المبحث الخامس تناول النقد الموجه لنظرية الوساطة التحويلية.

2.أساس نظرية الوساطة التحويلية ومفهومها

من أجل التعرف على الأساس الذي بُني عليه نظرية الوساطة التحويلية وبيان مفهومها تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، عالج المطلب الأول أساس نظرية الوساطة التحويلية، وتناول المطلب الثاني مفهوم نظرية الوساطة التحويلية.

1.2أساس نظرية الوساطة التحويلية

إن نظرية الوساطة التحويلية ترتبط أساساً بـ عمل (جوزيف فولغر) (Joseph P. Folger)(1) و(روبرت باروخ بوش) Robert A. (Baruch Bush)(2) في مؤلفهما (وعد الوساطة: النهج التحولي للنزاع) عام 1994 اللذان قاما بوضع أسس هذه النظرية بالشكل المعروف حالياً(3)، إذ تستند الوساطة التحويلية طبقاً لهما إلى بيئة آيدولوجية بديلة عن كيفية تطور النزاع المنتج، ففي إطار التحول ينظر إلى النزاع بأنه أزمة في التفاعل البشري يحتاج فيها الأطراف المتنازعة إلى المساعدة للتغلب على الأزمة وإستعادة التفاعل البناء(4)، لكن بسبب الصعوبات التي تواجه هذه الأطراف في محاولتها التوفيق بين الإختلافات أو التعامل مع القضايا التي تفرق فيما بينها يكون حينئذٍ تفاعل الأطراف صعباً وضعيفاً للغاية في كثير من الأحيان، أي أن تجربة النزاع غالباً ما تتحدى جهود الأطراف المتنازعة للتفاعل مع بعضها البعض بصورة مثمرة وبناءة، لأن هذه التجربة تميل إلى تعطيل جهود الأطراف في التفاعل مع بعضها البعض وذلك من خلال طريقتين محددتين هما:

اولاً: يؤدي الإنخراط في النزاع الصعب أو المعقد إلى فقدان القوة الشخصية والوضوح والرؤى والآراء، إذ يميل النزاع إلى تقليل قدرة الأطراف على فهم مواقفهم وتقييمها بشكل دقيق وملائم والتفكير بوضوح إلى وجهات نظر بعضهم البعض والتداول بثقة حول خياراتهم، ونتيجة لذلك غالباً ما تكون الأطراف غير متأكدة وغير حاسمة ومرتبكة وغير منظمة، كونها تتفاعل مع بعضها البعض حول القضايا والمسائل التي تفرق فيما بينها، بدلاً من القضايا التي تقربها لبعضها البعض(5).

ثانياً: يؤدي النزاع إلى تقليل قدرة أطراف النزاع على التواصل الإجتماعي بحيث تصبح الأطراف محدودة النظر ويتمسك كل طرف بوجهة نظره وأقل رغبة في فهم وجهات نظر الطرف الآخر، ونتيجة لذلك غالباً ما يكون رد الأطراف دفاعياً عن وجهات نظره ومصالحه، ومن ثم تصبح الأطراف غير مستجيبة وتتصرف بفهم محدود وغير كافٍ، كما ويؤدي هذه الحالة إلى إمتناع الأطراف عن إتخاذ القرار الذاتي إلى إتخاذ القرارات دون النظر في المعلومات المهمة أو دمج الإعتبارات الحرجة أو الإنتقال ما بعد سلوكياتها ومواقفها الأولية، فعندما تحاول الأطراف معالجة النزاع تضعف الشخصية والإستيعاب الذاتي ويميل التفاعل إلى التصعيد ويصبح النزاع غير منتج أو مدمر، هذا التفاعل السلبي يمنع الأطراف من فهم أنفسهم وكذلك بعضهم البعض ونتيجة لذلك غالباً ما يقوض اتخاذ القرار السليم الذي يخدم القضية ذاتها(6).

كما أن (فولغر) و(بوش) يجدان أن النزاع بطبيعته يؤثر علينا بشكل كبير، إذ أنه يحرمنا من الإستقلالية من خلال إحباط رغباتنا ويجعلنا نشعر بالضعف وفي نفس الوقت له تأثير سلبي على علاقاتنا بالآخرين ويتم تقديم هذه الظاهرة المزدوجة على شكل دائرة مفرغة، فالضعف يؤدي إلى الشك وبالتالي الإبتعاد عن الطرف الآخر ويؤدي هذا الشك والإبتعاد بدوره إلى موقف أكثر عداءاً مما يعزز إحساس الشخص الآخر بالضعف وإستيعاب الذات، ومن ثم يؤثر النزاع ونتائجه على إنسانيتنا الأساسية (علاقاتنا بالذات وبالآخرين)(7).

عليه إن النظرية التحويلية في الوساطة ترى النزاع بوصفه أزمة تعترض العلاقة بين الأطراف، فغالباً ما تتطور النزاعات لأن أحد الطرفين أو كليهما يعتقد أنه

لم يتم معاملته بشكل جيد من قبل الطرف الآخر، فالناس من خلال النزاع غاضبون ولا يثقون ببعضهم البعض، لذا فهم غير قادرين على التواصل بشكل جيد مع بعضهم البعض لحل خلافاتهم، فحل النزاع يحدث عندما يكون لدى كلا الطرفين القوة والثقة في إدراك وجهة نظر بعضهم البعض بشأن النزاع حتى وإن لم يتفقا، فبينما ينصب تركيز الوساطة التحويلية على العلاقة بين الطرفين فإن تسوية النزاع التي تم جلبها إلى الطاولة تمثل ثمرة طبيعية وشائعة للعملية(8).

كذلك يشير (فولغر) و(بوش) من جانب آخر وبشكل واضح أن الهدف النهائي من ممارسة الوساطة يتم توجيهها بشكل خاطئ، من خلال أن ممارسة الوساطة ككل بشكل مطرد يتم توجيهها نحو حل المشاكل، وهم يجادلون بأنه من الأفضل وضع نموذج جديد للوساطة يركز على التغيير الطويل الأجل وليس على حل المشاكل المباشرة بين الأطراف(9).

وطبقاً مما سبق وما ينجم عن النزاع من أزمات تبنى (فولغر) و(بوش) نظرية الوساطة التحويلية على أساس منظور مختلف مؤطر ضمن آيدولوجية علائقية تعتمد على تطوير العلاقات فيما بين الأطراف المتنازعة، وتتبنى وجهة نظر تواصلية إجتماعية للنزاع البشري وتركز على قدرات الأطراف على تحويل علاقاتهم من خلال التمكين والإعتراف حتى يكونوا قادرين على التواصل مع بعضهم البعض بطريقة أكثر فائدة وبناءة(10).

من خلال ما تقدم يمكن القول بأن أساس نظرية الوساطة التحويلية تتمثل في تغيير طبيعة التفاعل وطبيعة العلاقات القائمة بين الأطراف المتنازعة، أي تغيير العلاقات السلبية إلى علاقات إيجابية، وذلك عبر الإستفادة من النزاع كقوة للتغيير من أجل تحقيق ذلك، أي جعل النزاع قوة مثمرة لتغيير العلاقات فيما بين الأطراف، وهذا من شأنه أن تحد أو تمنع من ظهور النزاعات مجدداً بين تلك الأطراف في المستقبل، مما يعني بأن الهدف الرئيس لنظرية الوساطة التحويلية هو بناء علاقات طويلة الأجل من خلال تغيير التفاعل بين الأطراف المتنازعة وليس حل أو تسوية النزاع.

2.2مفهوم نظرية الوساطة التحويلية

إن أساس نظرية الوساطة التحويلية تتمثل في تغيير العلاقات عبر التفاعل البناء بين أطراف النزاع، كما تبين في معرض الحديث عن أساس النظرية، وفي ضوء ذلك تم تعريف نظرية الوساطة التحويلية من خلال النظر إلى طبيعة التفاعل والعلاقة فيما بين الأطراف وإمكانية تغييرها.

إذ عُرفت الوساطة التحويلية بأنها "نهج أو تدخل يركز على معالجة مصدر التوتر الكامن بين أطراف النزاع بالتركيز على تحسين العلاقة فيما بينها"(11).

يتبن من هذا التعريف أنه يركز على المصادر الكامنة، أي العميقة غير الظاهرة ومحاولة معالجتها وبشكل خاص عبر التركيز على العلاقات بين أطراف النزاع والعمل على تحسينها وتقويتها.

كما عُرفت الوساطة التحويلية من جانب آخر على أنها "عبارة عن عملية يقوم بها طرف ثالث بالعمل مع أطراف النزاع لمساعدتهم على تغيير نوعية تفاعلهم في النزاع من التفاعل السلبي المدمر إلى التفاعل الإيجابي البناء، حيث سيكتشفون ويناقشون القضايا وإمكانية إتخاذ القرار"(12).

إن هذا التعريف يركز على قيام طرف ثالث وهو الوسيط التحويلي بمساعدة أطراف النزاع على تغيير شكل أو إسلوب التفاعل المدمر السلبي وتحويله إلى تفاعل إيجابي بناء، فمن خلال ذلك ستتضح الأمور والقضايا بشكل أوضح مما يساعد أطراف النزاع في فهم بعضهم البعض.

وتعرف الوساطة التحويلية كذلك على أنها "عملية تغيير جودة التفاعل فيما بين الأطراف المتنازعة، حيث يمكن للأطراف إستعادة إحساسهم بالكفاءة وقدرة الإتصال وإعادة تأسيس تفاعل بنّاء والمضي قدماً إلى أساس إيجابي بمساعدة وسيط"(13).

يؤكد هذا التعريف كما هو الحال بالنسبة للتعريف الذي سبقه على تغيير التفاعل فيما بين الأطراف مما يساهم بشكل كبير في زيادة الإتصال وهذا من شأنه أن يؤدي إلى حدوث تغييرات إيجابية بمساعدة وسيط، حيث أنه وفقاً لوجهة نظرنا أن التفاعل يساهم في زيادة الوعي وبالتالي تغيير العلاقات من حالتها السلبية إلى الحالة الإيجابية.

من خلال ما تقدم يمكن أن نعّرف نظرية الوساطة التحويلية على أنها "عبارة عن نهج يمارسه الوسطاء في نزاع قائم بين طرفين أو أكثر من أجل وضع حد لهذا النزاع وعدم تكراره بالتركيز على تغيير طبيعة العلاقات القائمة فيما بين تلك الأطراف أي تحويل العلاقات السلبية إلى علاقات إيجابية، عبر تغيير نوعية التفاعل من التفاعل المدمر إلى التفاعل البنّاء".

3.مكونات نظرية الوساطة التحويلية

لقد تم تصميم نظرية الوساطة التحويلية لخلق بيئة التمكين والإعتراف، إذ أن الوصول إلى تسوية النزاع أو حله ليس من بين أهداف الوسيط على العكس من بعض نماذج الوساطة الأخرى كالوساطة التسهيلية والسردية والتقييمية، فالواقع ضمن نظرية الوساطة التحويلية إن أحد أهداف الوسيط هو عدم التأثير على النتيجة بأي شكل من الأشكال، فالوسيط عندما يقدم البيان الإفتتاحي لعملية الوساطة يؤكد كثيراً على أهمية الإعتراف والتمكين، ويشر في ذات الوقت إلى أن

التسوية ليست نتيجة محتملة واحدة وأن الوساطة يمكن أن تكون مفيدة حتى وإن لم يتم التوصل إلى تسوية(14).

في المنظور التحويلي يحدث النزاع المنتج عندما تتحول نوعية التفاعل بين الأطراف، ويحدث هذا التحول عندما تتحرك الأطراف إلى حدٍ ما من حالات الضعف وإمتصاص الذات إلى حالات ذات التمكين الأكبر (الثقة والقوة) وفي هذا الإتجاه الآيدولوجي يشير مصطلح التحول في دراسات السلام والنزاع إلى تحول تفاعل النزاع المدمر في العلاقات، حيث يحدث هذا التحول بهذا المعنى عندما تغير الأطراف تعاملهم مع بعضهم البعض في النزاع، أي بمعنى كيف يتواصلون مع بعضهم البعض والتفاوض ومناقشة القضايا وكيف يتم التداول حول القرارات التي يواجهونها، والتحول هنا لا يتعلق بتحقيق أي نتيجة أو قرار بعينه بل يتعلق بجودة التفاعل التي تشكل تلك النتائج أو الخيارات، فالإفتراض الأساسي هو أن الأطراف قادرة على إتخاذ أفضل القرارات وخلق النتائج التي تريدها بمجرد أن تتغير نوعية تفاعلها في النزاع، وتحدث هذه التحولات الإيجابية عندما تتحرك الأطراف إلى حدٍ ما نحو المزيد من التمكين والإعتراف(15).

يتعامل (فولغر) و(بوش) مع الوساطة من خلال فرضية مفادها أن النزاعات لا يجب أن يُنظر إليها على أنها مشاكل ولكن يمكن بل ويجب أن يُنظر إليها على أنها فرص للنمو أو التحول الأخلاقي الشخصي، هذا التحول الأخلاقي هو إنتقال داخلي من التوجه الفردي إلى الإهتمام المتوازن بالذات وبالآخرين، وهذا النمو أو التغيير ينطوي على بعدين إثنين، البعد الأول يتمثل في إدراك الذات وتقوية القدرة البشرية المتأصلة في التعامل مع الصعوبات على مختلف أنواعها، عبر الإنخراط في التفكير والإختيار والعمل الواعي، أما البعد الثاني فيتمثل في القدرة على الإرتباط بالآخرين إدراك وتقوية القدرة البشرية المتأصلة للفرد لتجربة الإهتمام بالآخرين لا سيما الآخرين الذين يكون وضعهم مختلفاً(16).

عليه فإن من أبرز المكونات التي تتضمنها نظرية الوساطة التحويلية والتي تميزها عن غيرها من النماذج الأخرى تتمثل في التمكين والإعتراف(17):

أولاً: التمكين: يتمثل عنصر التمكين بالنسبة لأطراف النزاع في القدرة على إتخاذ القرارات الجزئية لأنفسهم، وهذا بدوره يؤدي إلى تقرير المصير وقدرة الأطراف على معرفة خياراتها وإتخاذ القرارات النهائية وفقاً لذلك.

ثانياً: الإعتراف: يتمثل عنصر الإعتراف في قدرة أطراف النزاع على فهم وجهات نظرهم تجاه بعضهم البعض والإستجابة لها.

يتم تحقيق التمكين في الوساطة عندما يتم منح الأطراف المتنازعة أقصى قدر من الإستقلالية في قراراتهم وعندما يتم تعزيز قدرتهم على تحديد مصالحهم وخياراتهم بشكل أساسي يتم تعزيز تقديرهم لذاتهم وقدرتهم على مواجهة النزاعات والصعوبات الأخرى التي تعترض العملية، ويساعد الوسطاء الأطراف على تحقيق الإعتراف من خلال تعزيز التواصل بين الأطراف ومن ثم تعزيز قدرتهم على التواصل مع الآخرين بإهتمام ورؤية وجهات نظرهم، من خلال هاتين العمليتين قد يتغير المتنازعون ويحققون النمو الاخلاقي، وبالنتيجة قد يتم التوصل إلى تسوية أو حل كونها أحد الخيارات المستقبلية المرغوبة فيها، ومع ذلك تعد نتيجة التسوية أو الحل نتيجة ثانوية أكثر من كونها هدف محدد في الوساطة التحويلية(18).

إن نوعية تفاعل الأطراف مع بعضهم البعض له أهمية أساسية في هذا الإتجاه نحو النزاع، حيث أن بعض السلوكيات تتغير في النزاع بشكل متناغم مع التعامل المنتج، وهذه السلوكيات تتضمن مجموعة واسعة من الأفعال التواصلية التي تعكس تحرك الأطراف نحو المزيد من التمكين والإعتراف عندما يتكشف النزاع وينمو(19)، وغالباً ما يتم نقل التمكين على سبيل المثال من خلال الأعمال التي تشير إلى أن الأطراف أصبحت أكثر هدوءاً وأكثر وضوحاً وأكثر ثقة وأكثر تركيزاً وأكثر قدرة على إتخاذ القرارات بطرق متعددة ومتنوعة وواضحة(20)، كما ويتم نقل التمكين من جانب آخر عندما تصبح الأطراف المتنازعة أكثر حسماً حول أهدافها وخياراتها ومهاراتها ومواردها وصنع قراراتها، فغالباً ما تعبر الأطراف عن قوة معززة عندما تكتسب صوتها في النزاع وتتخذ القرارات بمزيد من المذاكرة والتفكير أو تتأثر بشكل ملحوظ بخياراتها أو تكون أقل تفاعلاً وأكثر إصراراً بشأن إستجاباتها وتحركاتها وقراراتها وتتبع جميع التحولات التمكينية بطريقة ما من القدرة المتأصلة للطرفين على زيادة السيطرة حينما يواجهان حالة النزاع فيما بينهما(21).

وبالمثل يتم التعبير عن الإعتراف من خلال السلوكيات التي تشير إلى أن الأطراف أكثر إنتباهاً لبعضها البعض وأكثر إنفتاحاً لتقبل وجهات نظر بعضها البعض وأكثر قدرة على تمييز مجالات الإتفاق والإختلاف والمشاركة بشكل جوهري في إستكشاف الإختلاف في وجهات النظر، وغالباً ما يتم تعزيز الإعتراف من قبل الأطراف عندما يتم إكتشاف أفكار جديدة وتشكك في وجهات نظرها الخاصة بطرق جديدة وتدمج وجهات نظر جديدة أو نقاط جوهرية في وجهات نظرها الخاصة وتتأمل وتفكر في قيمة ومزايا وجهات نظر الطرف الآخر، أو تجادل بشكل مقنع ضد موقف الطرف الآخر حول القضايا الخلافية، وجميع التحولات في مجال عنصر الإعتراف تكشف بطريقة ما قدرة الأطراف على التمدد بأن تتجاوز نفسها ومواقفها السلبية للإتصال بشكل إيجابي وبطريقة مبتكرة بآفاق ووجهات نظر وآراء الآخرين(22)، ومع ذلك لا يعني الإعتراف أن الأطراف تحقق بالضرورة مصالحها أو يتم التوصل إلى إتفاق حول القضايا الجوهرية التي تفرق بينها، إن دعم الإعتراف يعتبر مكوناً وأمراً أساسياً لممارسة الوساطة التحويلية كلما كانت الأطراف أكثر فهماً لبعضهم البعض أو فهم قراراتها بشأن القضايا المطروحة(23).

يمكن التعبير عن جميع سلوكيات التمكين والإعتراف التي تم تحديدها أعلاه وملاحظاتها بشكل دقيق مع حدوث النزاع، فعندما تحدث هذه السلوكيات فإنها تشكل تغييرات في نوعية تفاعل الأطراف فهي تشير إلى أن التفاعل في النزاع بين الأطراف أساسها هي قدرة تلك الأطراف في تغيير الذات والإنفتاح على بعضها البعض، كما وتؤخذ هذه التحولات السلوكية في هذا الإتجاه كصانع للتغييرات المنتجة في النزاع، والسمة المميزة للوساطة التحويلية الناجمة في هذا الإطار الآيدلوجي هي التحرك النوعي لتفاعل الأطراف على النحو الذي ينعكس في زيادة التمكين داخل الأطراف والإعتراف فيما بينها(24).

عليه أن نظرية الوساطة التحويلية تحافظ على أسلوب الوساطة التيسيرية أو التسهيلية غير أنه يسعى إلى تمكين كل طرف وتشجيعه على الإعتراف بوجهة نظر الطرف الآخر، فالهدف من هذا النمط أو النموذج هو تحويل العلاقة بين المتنازعين خلال الوساطة عبر التمكين والإعتراف، ويركز هذا النموذج على التفاعل والتواصل بين المتنازعين(25)، فالوساطة التحويلية هي وساطة علائقية يمكن تمييزها عن الوساطة التسهيلية على أساس أن هدف الوساطة التحويلية هو تحسين نوعية العلاقة بين أطراف النزاع بدلاً من البحث عن إتفاق أو حل أو تسوية(26).

لقد كتب (فولغر) أنه في حين أن تحسين التفاعل عبر العلاقات بين طرفي النزاع هو الهدف في الوساطة التحويلية، هذا بدوره يؤدي أيضاً إلى حل قضايا أكثر موضوعية على الرغم من دور الوسيط غير التوجيهي، ومن منظور تحويلي ذكر (فولغر) أن النزاع قد يؤدي إلى الزعزعة والتوتر والقلق وعدم الرضا، كما أن النزاع قد يجعلنا أكثر إستجابة للذات، وقد جادل (فولغر) أنه بسبب هذا الإستيعاب الذاتي فإن محادثات النزاع ستكون مدمرة، لذلك فإن الوساطة التحويلية يمكن أن تساهم في التعافي من ذلك عبر زيادة الثقة بالنفس والإستجابة تجاه الطرف الآخر(27).

وعليه يرى (جريجوريو بيليكوبف- إنسينا) أن الوساطة التحويلية عبر التمكين والإعتراف تحقق العديد من الميزات والتي تتمثل في كل مما يأتي(28):

تسمح لأصحاب المصلحة بالإحتفاظ بأقصى قدر ممكن من السيطرة على العملية.

تخلق جواً يمكن لأطراف النزاع أن تبدأ فيه بالتواصل البنّاء فيما بينهم، على سبيل المثال تقديم الإعتراف المتبادل والدعم.

تساعد أطراف النزاع على أن يصبحوا مفاوضين جيدين وتقلل كثيراً الإعتماد على الأطراف المحايدة كالوسيط مثلاً.

تساعد الوساطة التحويلية في البحث عن حلول تستند إلى فهم دقيق للمشكلة القائمة بدلاً من التسرع في عقد إتفاقيات قد تكون قصيرة الأجل.

4.المفاهيم المتقاربة لمفهوم الوساطة التحويلية

إن الوساطة بطبيعتها لا تتوقف على نموذج محدد واحد، وإنما تتنوع النماذج طبقاً لطبيعة وحالة أطراف النزاع والنزاع ذاته وكذلك الوسيط الذي يتوسط في العملية من أجل الحل أو التسوية، عليه هناك عدة نماذج من الوساطة التي تتداخل مع نظرية الوساطة التحويلية، الوساطة التسهيلية (التيسيرية)، الوساطة التقيمية، والوساطة السردية (القصصية).

1.4الوساطة التسهيلية (التيسيرية)

في الستينات والسبعينات من القرن الماضي كان هناك نوع واحد فقط من الوساطة يتم تدريسه في الجامعات وممارسته على أرض الواقع وهو ما يسمى بالوساطة التسهيلية أو التيسيرية، من خلال هذه الوساطة يقوم الوسيط بتشكيل العملية من أجل التوصل إلى حل مرضٍ للطرفين المتنازعين، حيث يقوم الوسيط بتوجيه الأسئلة والتحقق من صحة وجهات نظر الأطراف والبحث عن المصالح ضمن المواقف المعلنة من جانب الأطراف، كما ويساعد أطراف النزاع في إيجاد وتحليل خيارات الحل ولا يقوم الوسيط التسهيلي بتقديم التوصيات إلى الطرفين، ولا يقوم بتقديم التوصيات أو رأيه الخاص بشأن نتيجة القضية، فالوسيط التسهيلي هو المسؤول عن العملية، في حين أن الأطراف هي المسؤولة عن النتيجة، ويريد الوسطاء الميسرون ضمان وصول الأطراف إلى إتفاقات تستند إلى المعلومات والتفاهم، وهم يعقدون في الغالب جلسات مشتركة مع جميع الأطراف الحاضرة أو الموجودة(29).

من هنا يتبين أن الوساطة التسهيلية هدفها الرئيس هو حل النزاع أو التوصل لإتفاقيات التفاهم فيما بين الأطراف عن طريق البحث في المصالح ضمن المواقف الصريحة المعلنة أي أنها تستند إلى ظاهر الأمور وليس مكامنها، أما نظرية الوساطة التحويلية فتستند على تغيير العلاقات فيما بين الأطراف عن طريق زيادة التفاعل بالتركيز على عنصري التمكين والإعتراف والبحث في مكامن الأمور كي تتجلى العلاقات وتتضح وتتحسن.

هناك ست خطوات أساسية لعملية الوساطة التسهيلية التي يشترك فيها الوسيط بوصفه مسهلاً للجلسة وهذه الخطوات تتمثل بما يأتي(30):

1. إفتتاح الجلسة/ المقدمة.
2. جمع المعلومات عن القضايا التي يتم طرحها من قبل أطراف النزاع.
3. التركيز على أرضية مشتركة لتقريب وجهات النظر المتباينة.

4. خلق الخيارات.
5. المناقشة وإعادة النظر في الخيارات.
6. كتابة الإتفاق/ إغلاق الجلسة.

والجدير بالذكر أن الوساطة التسهيلية إزدادت بشكل كبير وملتفت للنظر في مراكز تسوية النزاعات التطوعية، حيث لا يُطلب من الوسطاء المتطوعين أن يكون لديهم خبرة فنية في مجال حل النزاعات، ولكن مع ذلك هناك العديد من الوسطاء المحترفين يمارسون الوساطة التيسيرية أيضاً(31).

2.4الوساطة التقيمية

الوساطة التقيمية هي عملية على غرار مؤتمرات التسوية التي يعقدها القُضاة، ويساعد الوسيط التقيمي من خلال هذه العملية أطراف النزاع من أجل التوصل إلى حل عبر الإشارة إلى نقاط الضعف في قضاياهم والتنبؤ بما يمكن أن يفعله القاضي أو الهيئة المحلفة، هنا يقوم الوسيط التقيمي بتقديم توصيات رسمية أو غير رسمية لأطراف النزاع فيما يتعلق بنتائج القضايا، فالوسطاء التقيميون يهتمون بالحقوق القانونية للأطراف وليس بالحاجات والمصالح، كما هو الحال بالنسبة لبعض نماذج الوساطة كالتسهيلية مثلاً أو بتغيير العلاقات فيما بين الأطراف كما هو الحال بالنسبة للوساطة التحويلية، حيث يتم تقيمهم على أساس المفاهيم القانونية للعدالة ويجتمع الوسطاء التقيميين في أغلب الأحيان في إجتماعات منفصلة مع الأطراف المتنازعة ومحاميهم ويمارسون من خلال ذلك الدبلوماسية لمساعدة الأطراف والمحامين على تقييم وضعهم القانوني، حيث يقوم الوسيط التقيمي بتشكيل العملية ويؤثر بشكل مباشر على نتائج الوساطة(32).

فالوساطة التقيمية ظهرت من خلال المحاكم أو التي أحالتها المحاكم، حيث يعمل المحامون عادةً مع المحكمة من أجل إختيار الوسيط وهم بطبيعة الحال مشاركون نشطون في الوساطة وغالباً ما تكون الأطراف حاضرة في الوساطة، ولكن قد يجتمع الوسيط مع المحامين وحدهم وكذلك مع الأطراف ومحاميهم معاً، فالوسيط التقيمي من خلال أداءه لمهامه في الوساطة يجب أن يكون لديه خبرة فنية أو خبرة قانونية في مجال موضوع النزاع، لذلك فإن معظم الوسطاء التقيميين هم محامون(33).

إن نموذج الوساطة التقيمية كما هو الحال بالنسبة لنموذج الوساطة التسهيلية هي نماذج لحل المشكلات، بمعنى ينصب تركيز الوسطاء على التوصل إلى إتفاق يحل القضايا المتنازع عليها، فالوسطاء التقيميون يوجهون أطراف النزاع نحو نتائج تتوافق بشكل جوهري مع الحقوق القانونية لتلك الأطراف، على النقيض من الوساطة التحويلية التي تسعى إلى تغيير كيفية إرتباط الأطراف ببعضها البعض وفهم مواقفها من خلال تعزيز التمكين والإعتراف(34).

عليه يمكن القول أنه في الوساطة التقيمية يتم البحث عن الحلول الممكنة في إطار قانوني معين، وذلك من خلال تقييم الوضع القانوني القائم للوصول إلى أفضل حل ممكن بعيداً عن المصالح والحاجات، عبر وسيط له خبرة في مجال القانون كالمحامي مثلاً، وبعيداً عن البحث عن العلاقات فيما بين الأطراف أو تغييرها، كما هي الحال عليه في نظرية الوساطة التحويلية، مما يعني أن التفاعل معدوم أو قليل جداً بين أطراف النزاع والإعتماد يكون كله على الوسيط القانوني الذي يفهم مكامن القوانين ونصوصها على العكس من الوساطة التحويلية التي تركز كما تبيّن على عملية التفاعل البنّاء بين أطراف النزاع وتغيير العلاقات السلبية إلى علاقات إيجابية عبر وسيط تحويلي مساعد في توجيه الأطراف دون التدخل في القضايا أو إتخاذ القرارات.

3.4الوساطة السردية (القصصية)

هو نهج حديث نسبياً للوساطة تم إبتكاره من قبل (مايكل وايت) و(ديفيد إبستون) في منتصف الثمانينات من القرن الماضي في أُستراليا، والتي تتمثل في قيام كل طرف بسرد قصته بكل حرية عن النزاع الحاصل(35)، يحاول النهج السردي إعادة النظر في النظريات التقليدية للوساطة في النزاعات من خلال دراسة كيف أن القصص التي يقوم بسردها أطراف النزاع أو الخطابات حول النزاع ومصالحها ومواقفها تؤثر بشكل كبير على تفسيرات وفهم النزاعات والحلول المحتملة، فمن خلال النظر إلى عمليات الوساطة القائمة على إيجاد مصالح مشتركة بين الأطراف المتنازعة، فإن المؤلفين يفسحون المجال لمنظور معين ينظر في كيفية إنتاج النزاع داخل بيئة إجتماعية ثقافية معينة، وبعبارة أخرى أن نهج الوساطة السردية ينطلق من الإفتراض الشائع بأن المصالح هي طبيعية ومحددة سلفاً قبل الدخول في النزاع بل تقدم بدلاً عن ذلك نهجاً يحدد القيم والمصالح والرغبات العميقة في سياق إجتماعي ثقافي تعطي الأولوية لقيم وأهداف معينة على تلك التي تتنافس معها(36).

من الناحية العملية هناك ثلاث مراحل للوساطة السردية وتتمثل هذه المراحل بما يأتي(37):

1. المشاركة: وهي مرحلة القصص، خلال هذه المرحلة يستمع الوسيط إلى قصة كل طرف ويركز على المصالح والإحتياجات المتضمنة، وكيفية تأثير النزاع على كل طرف وفقاً للقصص التي يتم سردها.

2. التفكيك: خلال هذه المرحلة يقوم الوسيط بتفكيك القصص ويؤكد عبر ذلك بأن النزاع هو المشكلة وأنه يجب السيطرة عليه معاً، وكوسيلة للقيام بذلك يتصدى الوسيط للإفتراضات التي يتخذها الطرفان حول بعضهما البعض وعن أنفسهم وعن النزاع وفقاً للسرد.
3. البناء: في هذه المرحلة يفترض أن يكون التعاون والتحول موجودان بالفعل، ولكن يجب الكشف عنهما أثناء الوساطة ويتحقق ذلك من خلال الأسئلة التي يطرحها الوسيط ودعم وتوسيع السرد بشكل آخر أو السعي لسرد قصص جديدة أو بديلة لتغيير العلاقة بين الطرفين.

في الوساطة السردية يكون بناء قصة بديلة هو الهدف الرئيس للوسيط، ويفترض هذا النموذج أن النزاعات متجذرة في القصص التي طورتها الأطراف من خلال مسار علاقاتها، حيث يسعى الوسيط إلى تطوير فهم أفضل للروايات وراء النزاع عبر مساعدة الأطراف معاً على إنشاء سرد بديل متأصل في التعاون المشترك والإحترام المتبادل، لذا يحاول الوسيط القيام بالبحث عن العوامل والإفتراضات الإجتماعية والتاريخية والثقافية والشخصية التي تكمن وراء علاقة الأطراف، ومن خلال تفكيك المصالح والتوقعات المتأصلة في القصص المشبعة بالنزاع، يسعى الوسيط إلى إفساح المجال أمام روايات جديدة تمكن الأطراف من الإرتباط ببعضهم البعض بإحترام وتعاون(38).

عليه يمكن القول بأن الوساطة السردية تشجع قدر المستطاع على إكتشاف قضايا العلاقة من خلال توجيه الأطراف بعيداً عن القضايا المتعلقة بالنزاع، في هذه النقطة تتفق الوساطة السردية مع نظرية الوساطة التحويلية على الرغم من إختلافهما في أن الهدف الرئيس للوساطة السردية هو البحث عن المصالح وبالتالي حل أو تسوية النزاع وهذا ما لا يعتبر هدفاً أساسياً في النظرية التحويلية.

5.ممارسة الوساطة وفق النظرية التحويلية

تقدم الوساطة التحويلية مقاربة أساسية لممارسة الوساطة تستند بشكل رئيسي إلى وجهة نظر آيدولوجية بديلة لكيفية تعزيز النزاع المثمر عبر تدخل طرف ثالث، فعلى وجه التحديد يتم الإقتراح بأن ممارسة الوساطة يمكن أن تعتمد على وجهة نظر تحويلية وليس تسوية أو حل للنزاع، كما هو الحال بالنسبة للوساطة التسهيلية على سبيل المثال، ففي الإطار التحويلي يُفهم النزاع على أنه أزمة في التفاعل البشري، فتجربة النزاع تجعل من الصعب على الناس الإنخراط في التفاعل مع بعضهم البعض بطريقة مثمرة أو بنّاءة، إذ تمثل التحديات الشخصية والعاطفية والموضوعية التي يثيرها النزاع للناس إلى إلقاءهم في حالات الضعف والإستيعاب الذاتي، فبينما يحاول الناس معالجة قضايا النزاع يميل التفاعل المدمر إلى الظهور والإستمرار، أي التفاعل الذي يمنع الناس من تكوين فهم لأنفسهم وتجاه بعضهم البعض، مما يؤدي بالتالي إلى تقويض المداولات السلمية للأطراف بإتجاه إتخاذ القرارات الصائبة، في المقابل يحدث النزاع المثمر عندما تتغير جودة تفاعل الأطراف في النزاع، يحدث هذا التحول في تفاعل النزاع مع إنتقال كل شخص من حالات الضعف والإستيعاب الذاتي إلى حالات القوة والإنفتاح تجاه بعضهم البعض، وهكذا فإن مصطلح التحول ضمن هذه النظرية يشير إلى تحول تفاعل الأطراف وذلك عندما تكون للأطراف القدرة على التحرك إلى نطاقات صغيرة أو كبيرة بسبب الضعف والإستيعاب الذاتي الذي خلفه النزاع(39).

على المستوى النظري يرى (فولغر) و(بوش) أن النهج التحويلي لممارسات الطرف الثالث يعتمد على فرضيات معينة حول كل من تأثيرات وديناميكيات التدخل، فأحد الفرضيات الرئيسة لهذا النهج تتمثل في أن عمليات مثل الوساطة لديها القدرة على إحداث تأثيرات تحويلية وأن هذه التأثيرات ذات قيمة عالية لأطراف النزاع والمجتمع، ويمكن أن يقوي قدرة الناس على تحليل المواقف وإتخاذ القرارات الفعالة والبنّاءة لأنفسهم، ويمكن أن يقوي قدرة الناس على رؤية وفهم وجهات نظر الآخرين، بإختصار فإن نظرية الوساطة التحويلية هي عملية تمكن الأشخاص المتنازعين من تطوير درجة أكبر من تقرير المصير والإستجابة للآخرين، ومع هذا يرى (فولغر) و(بوش) أن الإفتراض الرئيس الثاني للنهج التحويلي أنه من المرجح أن يكون للوساطة هذه التأثيرات التحويلية فقط إلى الحد الذي يطور فيه الوسطاء عقلية وعادات الممارسة التي تركز على الفرص التي تنشأ أثناء عملية التمكين والإعتراف بين الأطراف(40).

عليه يتمثل دور الوسيط في هذه الرؤية التحويلية للممارسة في تقديم الدعم الإستباقي للتحولات المثمرة أو البنّاءة في تفاعل الأطراف مع بعضهم البعض، حيث يتابع الوسطاء ويدعمون القضايا التي تريد الأطراف المتنازعة مناقشتها ويساعدون الأطراف على زيادة فهمهم لآرائهم الخاصة، ويتخذ الأطراف القرارات التي يريدونها نتيجة لذلك، ويساعد الوسيط كذلك الأطراف على إنشاء نتائجهم الخاصة بناءاً على فهم أوضح وأكثر ثقة لأنفسهم وبعضهم البعض وطبيعة القضايا التي تفرق بينهم، فالنتائج التي يتوصل إليها أطراف النزاع تخصهم وحدهم سواء كانت هذه النتائج عبارة عن شروط إتفاق تفاوضي أو خيارات لمواصلة أو إنهاء علاقة أو إلتزامات مالية أو وعود أو قرارات بنقل النزاع إلى منتدى آخر، فالغرض من وجود الوسيط ليس تشكيل نتائج أو خيارات وإنما الغرض الرئيسي من وجوده هو دعم التغييرات البنّاءة في تفاعل الأطراف مع بعضهم البعض والسماح لهم بإتخاذ أكثر الخيارات وضوحاً وأكثرها فعالية بما تخدم قضاياهم(41).

إن نظرية الوساطة التحويلية تفترض أنه إذا تم دعم تفاعل الأطراف في النزاع وتسهيله بواسطة وسيط مدرب وممكن فإن الأطراف قادرة على إيجاد توازن

بين القوة الفردية والوضوح (التمكين) والتواصل الإجتماعي (الإعتراف) الذي ربما يكون قد فُقد في دوامة النزاع المدمر، كما ويسمح نهج نظرية الوساطة التحويلية التحول في التفاعل المدمر للنزاع للأشخاص المنغمسين في المسائل والقضايا الإنقسامية والعاطفية بالإستفادة من قدراتهم المتأصلة عبر التواصل البشري لمواجهة التحديات الصعبة التي يخلفها النزاع(42)، في هذا يصف (هورست زيلسن) في تحليله لوساطة مطار (فيينا)(43) الطبيعة التحويلية للوساطة المتعددة الأطراف التي تشمل الحكومة والشركات والمجموعات المجتمعية، في البداية أدى العدد الكبير من المشاركين وانعدام الثقة فيما بينهم إلى جعل التواصل وإتخاذ القرار صعباً للغاية وطويلاً ومرهقاً، في محاولة لتحقيق التوازن في كفاءة العملية تم تبسيط هيكل الوساطة من قبل الأطراف عبر القدرات التي يملكونها، كما يصف (زيلسن)، إذ أصبح هذا التبسيط لهيكل الوساطة ممكناً من خلال التغييرات في مواقف ونهج المشاركين في الوساطة والتي يمكن وصفها بأنها عملية تعلم بمعنى الوساطة التحويلية الحقيقي، ففي العديد من الإجتماعات التي تطلبت عملاً مكثفاً تعلموا أن يفهموا ويحترموا بعضهم البعض في مصالحهم المختلفة وأحياناً المتعارضة تماماً، لقد طوروا شعوراً بالثقة بأن لا أحد يريد خداع أي شخص آخر، ولهذا السبب كانوا قادرين على قبول أنهم لن يشاركوا بعد الآن في جميع الإجتماعات، لأنهم لم يعودوا يخشون أن يؤدي ذلك إلى إضعاف قدرتهم على الدفاع عن مصالحهم، حيث كانت الثقة في عدالة الوساطة على الأقل بنفس القدر من الأهمية والتي تطورت أثناء العملية وأعطت جميع المشاركين تقريباً تأكيداً بأن القرار الذي يضر أحد الأطراف الغائبة عن الإجتماع لا يتم قبوله(44).

عليه يمكن القول أنه للوسطاء دور محدود يلعبونه في دعم تحويل تفاعل الأطراف في النزاع ألا وهو دعم التغييرات البنّاءة في طبيعة العلاقات القائمة بين أطراف النزاع، غير أنه من جانب أخر يمكن القول أنه إذا ما قام الوسطاء بالسيطرة على القضايا الجوهرية والتدخل في تعبير الأطراف سيؤدي إلى نتائج عكسية لأنه يقوض فرصة الأطراف لتحقيق قدراتهم البشرية الخاصة لزيادة التمكين الذاتي والإعتراف الشخصي(45)، بعبارة أخرى فإن توجيه الوسيط والسيطرة على النتائج والخيارات يجعل أهداف الممارسة التحويلية بعيدة المنال(46)، فالوسيط الذي يريد تحقيق أعلى قدر ممكن من التمكين في الوساطة التحويلية ملزم إذن بترك أعلى مستوى ممكن من السيطرة والتحكم في أيدي أطراف النزاع وتشجيعهم على تنفيذ الإستقلالية والإختيار الحر وتقرير المصير(47).

على الرغم من دور الوسيط المحدد في الوساطة التحويلة، كما سبق الإشارة، فإن هناك ثلاث إرشادات ضرورية على الطرف الثالث أي الوسيط القيام بها وهي تعد في ذات الوقت سماة مميزة لممارسة الوساطة التحويلية والتي تتمثل بما يلي(48):

أولاً: التقييم الجزئي لتحركات أطراف النزاع: تتمثل هذه السمة في أنه ينبغي تشجيع أطراف النزاع على إستكشاف مشاعرهم بالإضافة إلى بيان أي شك أو عدم يقين بشأن ما يدور حوله النزاع أو ما يريدونه، كون هذه كلها فرص حقيقية للتمكين والإعتراف، إذ يتم تشجيع الوسطاء على جعل ذلك موجوداً داخل الغرفة أو المكان الذي يتم فيه الوساطة، علاوةً على ذلك على الوسيط أن يشجع المناقشات حول الماضي وما جرى فيها لأنها تؤثر على الحاضر، إضافةً إلى ذلك يجب على الوسطاء تعليق الحكم على دوافع ونوايا الأطراف، هنا يقترح (فولغر) و(بوش) أن التركيز الواضح على التصريحات المحدودة للأطراف سوف يؤدي إلى فرص التحول وهذا بحد ذاته يعني أن الوسيط سيتبنى موقفاً سريعاً للإستجابة.

ثانياً: تشجيع أطراف النزاع على التداول وإتخاذ القرار: تتمثل السمة الرئيسة الثانية لممارسة الوساطة التحويلية في تشجيع أطراف النزاع على التداول فيما بينهم وإتخاذ القرار المناسب، ويتم ذلك بعدة طرق منها في البيان الإفتتاحي للوسيط والذي يركز على ذلك كهدف من أهداف الوساطة وكذلك في حالات خاصة عندما يلفت الوسيط إنتباه الأطراف إلى فرصة للتمكين أو الإعتراف ويترك الأمر للأطراف لتقرير ما إذا كانوا سيتبنوها أم لا.

ثالثا: تشجيع أطراف النزاع إلى النظر في وجهات نظر بعضهم البعض: إن السمة الأخيرة من سمات ممارسة الوساطة التحويلية تتمثل في قيام الوسيط بتشجيع أطراف النزاع للنظر في وجهات نظر بعضهم البعض وسيظهر ذلك كهدف مرةً أخرى في البيان الإفتتاحي، فضلاً عن كونه سمة بارزة وثابتة لتدخلات الطرف الثالث طوال فترة الوساطة كلما حدثت أشياء تتعلق بمشاعر وإختلاف الأطراف المتنازعة.

بصرف النظر إلى هذه الإرشادات العملية في ممارسة الوساطة التحويلية يؤكد (فولغر) و(بوش) أن الوساطة التحويلية يجب أن تكون النتيجة الحقيقية للآيدولوجية العلائقية ونهج النزاع، لذلك سيكون الوسيط دائماً متفائلاً بشأن دوافع الأطراف وكفاءاتهم وقدراتهم والتعامل مع وضعهم الخاص وفقاً لظروفهم والأهم من ذلك يجب تسجيل النجاح مهما كان صغيراً، كون ذلك سيشجع الإلتزام بعملية التحول(49).

عليه وفي سبيل تحقيق المزيد من النجاح على العملية التحويلية، أشار (فولغر) إلى أن هناك ثلاثة أساليب أساسية للممارسة يجب على الوسيط التحكم فيها والتي تتمثل بما يأتي(50):

1. الحضور: يولي الوسيط إهتماماً كبيراً للمحادثات الجارية من أجل تحديد فرص التمكين والإعتراف عند نشوئها.

2. المراقبة: يفكر الوسيط قبل التدخل في التحقق من نواياه الخاصة بالتدخل، وضمان أنه يحافظ على الغرض التحويلي وليس التوجيه أو القيادة.

3. الرد: على الوسيط عند الحاجة دعم جمود الأطراف، من أجل التشجيع على التحول من ناحية التمكين والإعتراف.

6.نقد نظرية الوساطة التحويلية

على الرغم من السمات والخصائص التي تتضمنها نظرية الوساطة التحويلية والتي تتمثل أبرزها في إعطاء مساحة واسعة لأطراف النزاع في التداول بشأن القضية المتنازع عليها عبر عنصري التمكين والإعتراف مما يزيد من عملية التفاعل فيما بين هذه الأطراف والذي قد ينجم عنه تغيير العلاقات الذي يمثل الهدف الرئيس للوساطة التحويلية، إلا أن هذه النظرية لم تسلم من سهام النقد، فقد عارض العديد من النقاد وجهة نظر (فولغر) و(بوش) القائلة بأن هدف التحول يتطلب الإبتعاد تماماً عن جانب حل المشكلات في الوساطة أو تسويتها، حيث عارضت (كاري مينكل ميدو)(51) أنواع التصنيفات المبسطة التي يحب الأكاديميون إبتكارها والتي لا تبدو صحيحة لكثير من الوسطاء الممارسين وفقاً لوجهة نظرها، كما ويستنتج (مايكل ويليامز) من تجربته الخاصة في الوساطة أنه من الممكن أيجاد حلول للمشاكل المحددة وفي الوقت نفسه مساعدة أطراف النزاع في عملية التحول في العلاقات وفقاً لوجهة نظر (فولغر) و(بوش)، كما تطرق (أليسون تايلون) عن الحياد، إذ أنه يقترح في حين أن هناك طريقتين متميزتين للممارسة الأخلاقية للوساطة الحياد الصارم والحياد الموسع نادراً ما يكون القائمون بالتجاذب أحادي البعد ولا نحتاج إلى خيارات قسرية، فإن الموقف المتطرف الذي تبناه كل من (فولغر) و(بوش) ضد النهج الموجه نحو الحل يبدو غير عملي بل وخطير من منظور الوسطاء الممارسين، ولهذا أعرب هؤلاء النقاد عن قلقهم بشأن أنواع تدخلات الأطراف الثالثة والتي تتطلبها الوساطة التحويلية، إذ يفترض (فولغر) و(بوش) حتمية مشاركة الوسيط في النزاع، فيجد العديد من النقاد تدخلات الوسيط في الوساطة التحويلية قمعية، ويفترض هؤلاء النقاد أن مهمة الوسيط تنحصر في جعل الأطراف المتنازعة هم من يتخذون القرار، ويرى (ويليامز) أن من المبادئ الأخلاقية للوساطة هو أن يحترم الوسيط خيار الأطراف، فإذا ما سعى أطراف النزاع إلى إتفاق عملي بشأن قضاياهم هنا يجب على الوسطاء المساعدة في تحقيق ذلك(52).

من جانب آخر إنتقدت (ليزا غاينير) الطريقة الصارمة التي روج لها (فولغر) و(بوش) لنظرية الوساطة التحويلية، كما وتجادل (غاينير) بأن الوساطة التحويلية لها قاعدة نظرية صلبة مشتركة مع المناهج العلاجية الأخرى وتتخذ نظرة شاملة وليست ضيقة للمشاكل ولديها القدرة في عملية التمكين الشخصي، ومع ذلك فقد إنتقدت (غاينير) التركيز على قضايا العلاقة بإعتبارها غير مناسبة لجميع المواقف والحالات(53).

مما تقدم نستنتج، بما أن الهدف الرئيس للوساطة التحويلية هو تغيير العلاقة عبر تفاعل الأطراف مع بعضها البعض، فإن على الوسيط المضي قدماً نحو تحقيق ذلك وليس حل النزاع أو تسويته، لذلك نجد هؤلاء النقاد ينتقدون النظرية على أساس موقف الوسيط الحازم والمتدخل في القرار، لأنه وبكل صراحة يحاول جذب أطراف النزاع نحو التغيير في طبيعة العلاقات القائمة، مما يؤثر سلباً على أخلاقيات الوساطة، هنا وفقاً لهؤلاء النقاد على الوسيط ترك أطراف النزاع هي التي تقرر فإذا ما إختارت الحل أو التسوية على الوسيط التحويلي إحترام خياراتهم، لكننا من جانبنا نرى أن عملية التحول أكثر إستدامة وتأتي بنتائج أفضل كون التحول يستغرق الحل أو التسوية، فإذا ما تغيرت العلاقات إيجابياً فإن من الممكن تسوية النزاع أو حله على أساس ذلك، على الرغم من أن عملية التحول تتطلب الكثير من الوقت والكثير من الجهد والتحمل.

من جانب آخر والذي يتعلق بالإعتبارات العملية ألا وهو سؤال الإثبات، هل أظهر (فولغر) و(بوش) بشكل كافٍ أن الوساطة التحويلية تعمل ضمن إختصاصاتها؟، يجيب (نيل ملينر) بالنفي، ويجد أن أمثلة الوساطة التحويلية في مؤلف (وعد الوساطة) غير مرضية ومخيبة للآمال، كما ويجادل (ويليامز) بأن الدافع نحو الوساطة التحويلية من قبل الوسيط هو هزيمة ذاتية من حيث أنه يزيل القوة عن الأطراف وتسأل في الوقت ذاته (كاري مينكل ميدو) بالمثل كيف يمكن تمكين أطراف النزاع عندما لا يتم إيجاد حل لنزاعهم، وتجد أنه من "المدهش" على حد قولها أن (فولغر) و(بوش) يقترحان على حد تعبيرهما أن الناس أسهل للتغيير من المواقف، أي أنه يمكن تغيير الناس وتحولهم بشكل أسهل من تغيير المواقف(54).

كما يجد كل من (ملينر) و(كاري ميدو) أن رؤية (فولغر) و(بوش) محدودة ثقافياً، إذ تعبر (كاري ميدو) عن ذلك عبر أن الوساطة تحدث في سياقات ثقافية مختلفة وفي بيئات ومؤسسات مختلفة بالنتيجة فإنها تؤدي مهام إجتماعية مختلفة، فالوساطة التحويلية هي مفهوم غامض وإفتراضي في نفس الوقت بالنسبة لهؤلاء النقاد، وأنه غير ملائم للظروف الإجتماعية المختلفة(55).

نستنتج بأن الرأي الأخير صائب إلى درجة كبيرة، كون الطبيعة الثقافية تختلف من بيئة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى، فالوساطة التحويلية قد تنجح في دول الغرب وتفشل في دول العالم الثالث لإختلاف البيئة وطبيعة الناس، ومع ذلك فإن للوساطة التحويلية هدف مستقبلي ألا وهو تغيير بعض النماذج الثقافية

السلبية السائدة كالعادات والتقاليد وتحويلها إلى ثقافات إيجابية عبر تغيير طبيعة العلاقات فيما بين الأطراف المتنازعة، صحيح أنه يتطلب الكثير من الجهد والعمل إلا أن نتائجه قد تكون مرضية كثيراً في كثير من الأوقات.

أما عن موقف (فولغر) و(بوش) من هذه الإنتقادات الموجهة إلى نظريتهما يقول (فولغر) كان هناك هدفان أساسيان من وراء نظرية الوساطة التحويلية: الهدف الأول يتمثل في توجيه الإنتباه إلى المخاوف الناشئة بشأن الوساطة، فقد تم تقديم نقداً لنموذج حل المشكلات أو النموذج التيسيري للوساطة إستناداً إلى الأبحاث الناشئة حول الممارسة الفعلية للوسطاء عندما تدخلوا في النزاع، كما جادلنا بأن الإفتراضات الأساسية حول القيود البشرية والطبيعة المتقلبة للنزاع كانت تؤدي إلى ممارسات توجيهية تهدد الحفاظ على القدرات الفردية للوساطة لدعم تحديد الذات والتواصل فيما بين الأطراف، أما الهدف الثاني يقول (فولغر) "لقد قدمنا رؤية واسعة لنموذج بديل قائم على العلاقات لممارسة الوساطة، كان إعتقادنا أنه إذا كانت الوساطة ستحافظ على قيمتها الأساسية بما في ذلك تأكيدها على الحوار الذي يحركه طرفي النزاع فإن المقدمات الآيدلوجية الأساسية التي تشكل الممارسة العملية يجب أن تتحول إلى نظرة أكثر علائقية وليس (فردية) للبشر والنزاع والمؤسسات والهياكل الإجتماعية، وأنه يجب أن تستند الوساطة إلى وجهة نظر مفادها أن الناس لديهم نفس القدر من الحاجة والقدرة على تقرير المصير والتواصل البشري، كما هو الحال بالنسبة لتلبية إحتياجاتهم ومصالحهم المادية"(56).

من جانبنا نتفق مع ما قاله (فولغر) و(بوش) حول أهداف الوساطة التحويلية بأن ترك الأطراف هم من يقررون مصيرهم عبر التواصل مع بعضهم البعض والحوار البناء من شأنه أن تأتي بنتائج مرضية جداً بعيداً عن تدخل الوسيط السلبي من خلال توجيه العملية، غير أننا نتفق كذلك مع (كاري مينكل ميدو) بأن الثقافة والسياقات الثقافية تتحكم كثيراً في عملية إستمرار ونجاح الوساطة التحويلية من عدمها.

7.الخاتمة

بعد الإنتهاء من هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من الإستنتاجات والتوصيات والتي يمكن الإشارة إليها وفقاً لما يأتي:

أولاً: الإستنتاجات:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من الإستنتاجات لعل من أبرزها ما يأتي:

1. تستند نظرية الوساطة التحويلية على تغيير العلاقات فيما بين الأطراف المتنازعة عبر زيادة التفاعل البناء فيما بينهم بالإعتماد على التمكين والإعتراف.
2. يعد التمكين والإعتراف من المكونات الأساسية في نظرية الوساطة التحويلية، إذ يمثل التمكين في قدرة كل طرف من أطراف النزاع في إتخاذ القرارات المناسبة التي تخصه، والإعتراف يتمثل في أن كلا الطرفين يستمعان لوجهات نظر بعضهما البعض ويأخذانها بمحمل الجد ويستجيبان لها، وهذا من شأنه أن يغير في طبيعة العلاقة فيما بين هذه الأطراف وتحويلها من العلاقة السلبية إلى العلاقة الإيجابية.
3. إن نظرية الوساطة التحويلية تنظر إلى النزاع نظرة مختلفة، إذ تجد فيه البعد الإيجابي والمثمر، فالجانب المشرق من النزاع كقوة للتغيير يتم إستغلاله لتغيير العملية بالشكل الذي يناسب مصالح وقضايا أطراف النزاع.
4. إن نظرية الوساطة التحويلية ليس من بين أهدافها حل أو تسوية النزاع على العكس من باقي المناهج المعتمدة في حل النزاعات، كالوساطة التسهيلية والوساطة القصصية، بل تذهب النظرية التحويلية إلى أبعد من ذلك لتحقيق الهدف التحويلي الذي ربما يستغرق الحل أو التسوية، بمعنى متى ما تم تغيير العلاقات يتم الحل أو التسوية فهما ثمرتان لهذا التغيير.
5. إن للوسيط دور محدد في عملية الوساطة التحويلية، إذ يمارس مهامه الملقاة على عاتقه والتي تتمثل أبرزها في تشجيع أطراف النزاع على الولوج إلى العلاقات وتغييرها دون التطرق أساساً للمسائل الجوهرية التي تتعلق بصلب القضية المتنازع عليها، لهذا إنتقد البعض سلوك الوسيط وعدوه سلوكاً يؤثر على مجريات عملية الوساطة بوصفه سلوك توجيهي، مما يؤثر على خيارات أطراف النزاع إذا ما أرادوا الحل أو التسوية.
6. هناك العديد من الإنتقادات التي طالت الوساطة التحويلية وإستهجنها البعض كونها وساطة غير عملية وإضافة زائدة في مجال الوساطة، بالإضافة إلى أن السياقات الثقافية قد تتحكم في عملية الوساطة وتؤدي إلى فشلها، لكن بالنظر إلى آراء (بوش) و(فولغر) نجد أن للوساطة بُعد مستقبلي يتمثل في معالجة جوهر ومكامن الأمور، فبتغيير العلاقات إيجابياً يمكن الحصول على نتائج أفضل على المدى الطويل.

ثانياً: التوصيات:

هناك عدد من التوصيات تعد ضرورية ويجب أخذها بنظر الإعتبار، وتتمثل هذه التوصيات فيما يأتي:

1. يجب على ممارسي الوساطة وأطراف النزاع العمل على تغيير العلاقات السلبية من خلال تغيير الآراء المتطرفة أو القرارات التي تتخذ لصالح جهة على حساب جهة أخرى عبر الأخذ بعنصري التمكين والإعتراف.
2. على الممارسين الأكاديميين والباحثين التطرق بشكل أوسع إلى هذه النظرية وتحليلها من أجل الإفادة منها في تغيير السلوكيات السلبية والمواقف المتصلبة، نظراً لعدم وجود دراسات كافية ومستوفية لهذه النظرية المهمة على صعيد حقل دراسات السلام والنزاع.
3. على الوسيط أن يمارس الوساطة التحويلية بحرفية عالية من أجل إقناع أطراف النزاع بأهمية العلاقات وتغييرها، عبر الدخول في دورات تدريبية مكثفة ودقيقة متعلقة حصراً بالوساطة التحويلية.
4. جعل الوساطة التحويلية كوسيلة بديلة عن القضاء، كون هذه الوساطة تعتبر أكثر ديمومة وتأتي بنتائج مهمة على صعيد تغيير العلاقات، فالجميع سيكون رابحاً في ظل ذلك أكثر مما تفعله المحاكم القضائية التي كثيراً ما يكون هناك خاسرين ورابحين نتيجة لقراراتها التي تعتمد على الأدلة.

8.قائمة المصادر

1- An Introduction to Transformative Mediation: The Association for Conflict Resolution 2913 Annual Conference Minneapolis MN, UND Conflict Resolution Center, Dan Simon's Twin Cities Mediation, 2013.
2- Andre Gazso, Alfred Brezansky, The Vienna Airport Mediation: Point of View of the Vienna Ombuds-Office for Environmental Protection, https://www.inderscience.com/info/inarticle.
3- Anne Ardagh, Transformative Mediation: The Opportunity and The Challenge, Research Published by The ADR Bulletin, Vol. 2, No. 1, 1999.
4- Brenda Daly, Noelle Higgins, International Peace Mediation Through a Legal Lens, Research Published by ADRJ, 2011.
5- Carolyn M. Manning, Transformative and Facilitative Mediation Case Studies: Improving Relationships and Providing Solutions to Interpersonal Workplace Conflict, The National Conference of the Institute of Arbitrators and Mediators Australian, Palm Core, Queensland, 2006.
6- Carrie Menkel-Meadow: Distinguished and Chancellor's Professor of Law, https://www.law.uci.edu/faculty/fulltime/menkel-meadow/
7- Charlie Irvine, Transformative Mediation: A Critique, Research Published by SSRN Electronic Journal, 2007.
8- Cherylsdfg A. Picard, Kennth R. Melchin, Insight Mediation: A Learning- Centered Mediation Model, Research Published by Negotiation Journal, Harvard College, 2007.
9- Geoffry A. Drucker, The Postal Service's Decision to Use Transformative Mediation, Research Published by Institute for Dispute Resolution, 2004.
10- Gregorio Billikkopf-Encina, Contributions of Caucusing and Pre-Caucusing to Mediation, Group Facilitative: A Research and Applications Journal, No. 4, 2002.
11- Guy Sinclair, Mediation, Transformation, and Consultation: A Comparative Analysis of Conflict Resolution Models, Research Published by Online Journal of Baha Studies, Vol. 1, 2007.
12- Institute for The Study of Conflict Transformation, admin@transformativemediation.org
13- Jeffrey R. Seul, How Transformative Is Transformative Mediation? A Constructive- Development Assessment, Research Published by OHIO State Journal On Dispute Resolution, 1999.
14- John Peter Weldon, Transformative Mediation: Putting Party Self-determination into Practice, Research Published by Insurance Bureau of Canada.
15- John Winslade, Gerald Monk, Narrative Mediation: A New Approach to Conflict Resolution, Jessy- Bass, San Francisco, 2000.
16- Jon Linden, Mediation Styles: The Durists Vs. The "Tookit", Research Published by Resourceful Internet Solutions, Home of Mediate, Washington.
17- Joseph Folger, Robert A. Baruch Bush, Transformative Mediation: A Self-Assessment, Research Published by International Journal of Conflict Engagement and Resolution, 2014.
18- Joseph P. Folger, Basia Solarz, The Transformative Framework, Halifax Work Shop, 2015.
19- Joseph P. Folger, Harmony and Transformative Mediation Practice: Sustaining Ideological Differences in Purpose and Practice, Research Published by Morth Dakotal Law Review, Vol. 84: 824, 2008.
20- Joseph P. Folger, Robert Baruch Bush, Transformative Mediation and Third-Party Intervention: Ten Hallmarks of a Transformative Approach to Practice, Research Published by Mediation Quarterly, Vol. 13, No. 4, Jessy-Bass Publishers, 1996.

21- Joseph P. Folger, Transformative Mediation: Preserving The Unique Potential of Mediation Across Dispute Settings, Institute for The Study of Conflict Transformative, Temple University.
22- Katina Foster, A Study in Mediation Styles: A Comparative Analysis of Evaluative and Transformative Styles, 2013.
23- Lisa B. Amsler, Tina Nabatchi, Evaluating Transformative Mediation in Practice: The Premises, Principles, and Behaviors of USPS Mediators, Research Published by Conflict Resolution Quarterly, Vol.27, No. 3, 2010.
24- Mark Dickinson, The Importance of Transformative Mediation to The Internal Workplace Mediation Programme, Research Published by Australasian Dispute Resolution Journal, Vol. 22, No, 2, 2011.
25- Mediation Styles and Techniques, Report Presented by American Bar Association and Interagency ADR Working Group, Arnold & Porter Paul Porter Conference Center, 2004.
26- Nadja Alexander, The Mediation Metamodel: Understanding Practice, Research Published by Conflict Resolution Quarterly, Vol. 26, No. 1, 2008.
27- Noa Nelson, Adi Zarankin, Rachel Ben-Ari, Transformative Women, Problem-Solving Men? Not Quit: Gender and Mediators' Perceptions of Mediation, Research Published by Negotiation Journal, Harvard College, 2010.
28- Patricial L. Franz, Habits of a Highly Effective Transformative Mediation Program, Research Published by OHIO State Journal on Dispute Resolution, Vol. 13: 3, 1998.
29- Robert Baruch Bush, Sally Ganong Pope, Changing The Quality of Conflict Interaction: The Principles and Practice of Transformative Mediation, Research Published by Pepperdine Dispute Resolution Law Journal, Vol. 3, Issue. 1, Article. 4, 2002.
30- Robert Baruch Bush, Substituting Mediation for Arbitration: The Growing Market for Evaluative Mediation and What It Means for The ADR Field, Research 30- Published by Pepperdine Dispute Resolution Law Journal, Vol. 3, 2002.
31- Ronit Zamir, The Disempowering Relationship Between Mediator Neutrality and Judicial Impartiality: Toward a New Mediation Ethic, Research Published by Pepperdine Dispute Resolution Law Journal, Vol. 11, 2011.
32- Rory Ridley-Duff, Anthony Bennett, Mediation: Developing a Theoretical Framework to Understand Alternative Dispute Resolution, Sheffield Hallam University, 2010.
33- Ryan J. Millard, Adopting Narrative Mediation in Protracted International Conflict: Transcending The Relational and Emotional Hurdles to Resolution in Inter- Group Conflicts, University of Oregon.
34- Sean Byrne, Peace and Conflict Studies: The Cutting Edge, Research Published In Transformative Change: An Introduction to Peace and Conflict Studies, Laura E. Reimer, Cathryna L. Schmitz, Emily M. Janke, Ali Askerov, Lexington Books, London, 2015.
35- Toran Hansen, The Narrative Approach to Mediation, Reprinted from www.mediate.com.
36- Zena Zumeta, Styles of Mediation: Facilitative, Evaluative, and Transformative Mediation, Research Published by Resourceful Internet Solutions, Home of Mediate, Washington, 2000.
37- https://en.m.wikipedia.org

9.الهوامش

(1) (جوزيف ب فولغر) هو أكاديمي أمريكي ولد في 2 مارس عام 1951 يعمل أستاذاً في مجال مهارات التواصل في جامعة (تيمبل) بفيلادلفيا حصل على درجة الدكتوراه في التواصل من جامعة (ويسكونسن) وعمل في هيئة التدريس بجامعة (ميشيغان) قبل تعينه في (تيمبل)، وهو رئيس سابق لقسم التواصل ومعاون العميد السابق للبحوث والدراسات العليا في كلية التواصل والمسرح، كما ويقوم بإجراء الأبحاث والتدريس أيضاً في مجال إدارة النزاع والوساطة، حيث عمل (فولغر) على نطاق واسع كطرف ثالث متدخل ووسيط في النزاعات التنظيمية والمجتمعية والأُسرية، وقد كان رئيس برنامج المؤتمر الوطني لصنع السلام وحل النزاعات، وساعد في إنشاء العديد من برامج التدخل الرئيسية في النزاع، وهو حالياً مستشار أول في Communication Research Associates حيث يجري التدريبات على مهارات الإتصال وكيفية التدخل في النزاعات، نشر (فولغر) على نطاق واسع في مجال الإتصال والنزاع والوساطة ومن أهم مؤلفاته: المجلدات الحائزة على جوائز العمل من خلال النزاع: إستراتيجيات للعلاقات والمجموعات والمنظمات، الإصدار الثالث، ووعد الوساطة: الإستجابة للنزاع من خلال التمكين والإعتراف مع (روبرت بوش)، وقد نشر العديد من المقالات البحثية منها الإتجاهات الجديدة في الوساطة، وفي الآونة الأخيرة أُكمل مشروع تطوير التدريب على الوساطة لمدة عامين بتمويل من مؤسستي (Hewlett) و(Surdna) يُنظر الموقع الألكتروني:

Institute for The Study of Conflict Transformation, admin@transformativemediation.org

(2) (روبرت آلان باروخ بوش) من مواليد ٢٤ يناير 1948 في فينيكس أريزونا، تخرج من جامعة (هارفارد) عام 1969 وحصل على شهادة الدكتوراه في القانون عام 1974 من جامعة (ستانفورد)، يعتبر (بوش) المدافع الأكثر شهرة للنموذج التحويلي للوساطة إلى جانب (جوزيف فولغر) قام بتأليف أكثر من عشرين مقالاً وكتاباً عن الوساطة والوسائل البديلة عن حل النزاعات، في عام 2006 حصل على جائزة (Peacebuilder) السنوية من قبل جمعية تسوية النزاعات بولاية نيويورك لتكريم الأفراد والمنظمات التي روجت لمجال حل النزاعات بالوسائل البديلة، لقد مارس (بوش) الوساطة في سياقات مختلفة منذ أن بدأ برنامج الوساطة المجتمعية في (سان فرانسيسكو) عام 1976 وقد طور وأجرى العديد من البرامج التدريبية حول الوساطة والوسائل البديلة لحل النزاعات بما في ذلك تدريب المحامين والقُضاة، من أبرز مؤلفاته: معضلات ممارسة الوساطة عام 1992، وعد الوساطة مع (جوزيف فولغر) عام 1994، توقعات تفاعل الوساطة الدولية عام 1996، تصميم الوساطة: مناهج للتدريب والممارسة ضمن إطار تحويلي مع (جوزيف فولغر)عام 2001. يُنظر الموقع الألكتروني:

https://en.m.wikipedia.org

(3) Guy Sinclair, Mediation, Transformation, and Consultation: A Comparative Analysis of Conflict Resolution Models, Research Published by Online Journal of Baha Studies, Vol. 1, 2007, P. 446. John Peter Weldon, Transformative Mediation: Putting Party Self-determination into Practice, Research Published by Insurance Bureau of Canada, P. 31.

(4) Mediation Styles and Techniques, Report Presented by American Bar Association and Interagency ADR Working Group, Arnold & Porter Paul Porter Conference Center, 2004, P. 22.

(5) Joseph P. Folger, Harmony and Transformative Mediation Practice: Sustaining Ideological Differences In Purpose and Practice, Research Published by Morth Dakotal Law Review, Vol. 84: 824, 2008, P. 840-841.

(6) Ibid, P. 841.

(7) Charlie Irvine, Transformative Mediation: A Critique, Research Published by SSRN Electronic Journal, 2007, P. 6- 7.

(8) Geoffry A. Drucker, The Postal Service's Decision to Use Transformative Mediation, Research Published By Institute for Dispute Resolution, 2004 , P. 6.

(9) Ryan J. Millard, Adopting Narrative Mediation in Protracted International Conflict: Transcending The Relational and Emotional Hurdles to Resolution In Inter- Group Conflicts, University of Oregon, P. 18.

(10) Nadja Alexander, The Mediation Metamodel: Understanding Practice, Research Published by Conflict Resolution Quarterly, Vol. 26, No. 1, 2008, P. 100.

(11) Carolyn M. Manning, Transformative and Facilitative Mediation Case Studies: Improving Relationships and Providing Solutions to Interpersonal Workplace Conflict, The National Conference of the Institute of Arbitrators and Mediators Australian, Palm Core, Queensland, 2006, P. 84.

(12) Brenda Daly, Noelle Higgins, International Peace Mediation Through a Legal Lens, Research Published by ADRJ, 2011, P. 240.

(13) Robert Baruch Bush, Sally Ganong Pope, Changing The Quality of Conflict Interaction: The Principles and Practice of Transformative Mediation, Research Published by Pepperdine Dispute Resolution Law Journal, Vol. 3, Issue. 1, Article. 4, 2002, P. 77.

(14) Jeffrey R. Seul, How Transformative Is Transformative Mediation?: A Constructive- Development Assessment, Research Published by OHIO State Journal On Dispute Resolution, 1999, P. 159.

(15) Joseph P. Folger, Harmony and Transformative Mediation Practice, O.P, Cit., P. 841.

(16) Patricial L. Franz, Habits of a Highly Effective Transformative Mediation Program, Research Published by OHIO State Journal on Dispute Resolution, Vol. 13: 3, 1998, P. 1042.

(17) Anne Ardagh, Transformative Mediation: The Opportunity and The Challenge, Research Published by The ADR Bulletin, Vol. 2, No. 1, 1999, P. 1.

(18) Noa Nelson, Adi Zarankin, Rachel Ben-Ari, Transformative Women, Problem-Solving Men? Not Quit: Gender and Mediators' Perceptions of Mediation, Research Published by Negotiation Journal, Harvard College, 2010, P. 288.

(19) Joseph P. Folger, Harmony and Transformative Mediation Practice, O.P, Cit., P. 842.

(20) An Introduction to Transformative Mediation: The Association for Conflict Resolution 2913 Annual Conference Minneapolis MN, UND Conflict Resolution Center, Dan Simon's Twin Cities Mediation, 2013, P. 6.

(21) Joseph P. Folger, Harmony and Transformative Mediation Practice, O.P, Cit., P. 842.

(22) يرى (فولغر) و(بوش) بأن عملها هو جزء من النظرة العالمية "الفردية" الغربية المهيمنة والتي تحمل أعلى قيمها الإستقلالية والوفاء نحو رؤية عالمية "علائقية" والتي تعتبر تكامل للإستقلالية الفردية والإهتمام بالآخرين كأعلى قيمة لها. للمزيد من التفاصيل حول ذلك يُنظر:

Patricial L. Franz, Habits of a Highly Effective Transformative Mediation Program, O.P, Cit., P. 1039.

(23) Joseph P. Folger, Harmony and Transformative Mediation Practice, O.P, Cit., P. 842.

(24) Ibid, P. 842- 843.

(25) Katina Foster, A Study In Mediation Styles: A Comparative Analysis of Evaluative and Transformative Styles, 2013, P. 3.

(26) Mark Dickinson, The Importance of Transformative Mediation to The Internal Workplace Mediation Programme, Research Published by Australasian Dispute Resolution Journal, Vol. 22, No, 2, 2011, P. 95.

(27) Joseph P. Folger, Basia Solarz, The Transformative Framework, Halifax Work Shop, 2015, P. 2- 3.

(28) Gregorio Billikkopf-Encina, Contributions of Caucusing and Pre-Caucusing to Mediation, Group Facilitative: A Research and Applications Journal, No. 4, 2002, P. 4.

(29) Zena Zumeta, Styles of Mediation: Facilitative, Evaluative, and Transformative Mediation, Research Published by Resourceful Internet Solutions, Home of Mediate, Washington, 2000, P. 1.

(30) Jon Linden, Mediation Styles: The Durists Vs. The "Tookit", Research Published by Resourceful Internet Solutions, Home of Mediate, Washington, P. 1.

(31) Zena Zumeta, Styles of Mediation: Facilitative, Evaluative, and Transformative Mediation, O.P, Cit., P. 1.

(32) Ibid, P. 2.

(33) Ibid, P. 2.

(34) Lisa B. Amsler, Tina Nabatchi, Evaluating Transformative Mediation in Practice: The Premises, Principles, and Behaviors of USPS Mediators, Research Published by Conflict Resolution Quarterly, Vol.27, No. 3, 2010, P. 842.

(35) Toran Hansen, The Narrative Approach to Mediation, Reprinted from www.mediate.com.

(36) John Winslade, Gerald Monk, Narrative Mediation: A New Approach to Conflict Resolution, Jessy- Bass, San Francisco, 2000, P. 1.

(37) Sean Byrne, Peace and Conflict Studies: The Cutting Edge, Research Published In Transformative Change: An Introduction to Peace and Conflict Studies, Laura E. Reimer, Cathryna L. Schmitz, Emily M. Janke, Ali Askerov, Lexington Books, London, 2015, P. 126.

(38) Cherylsdfg A. Picard, Kennth R. Melchin, Insight Mediation: A Learning- Centered Mediation Model, Research Published by Negotiation Journal, Harvard College, 2007, P. 37.

(39) Joseph P. Folger, Transformative Mediation: Preserving The Unique Potential of Mediation Across Dispute Settings, Institute for the Study of Conflict Transformative, Temple University , P. 5- 6.

(40) Joseph P. Folger, Robert Baruch Bush, Transformative Mediation and Third-Party Intervention: Ten Hallmarks of a Transformative Approach to Practice, Research Published by Mediation Quarterly, Vol. 13, No. 4, Jessy-Bass Publishers, 1996, P. 264.

(41) Joseph P. Folger, Transformative Mediation: Preserving The Unique Potential of Mediation Across Dispute Settings, O.P, Cit., P. 6.

(42) Ibid, P. 6- 7.

(43) لقد وصل تاريخ معارضة المواطنين المتزايدة للزيادة المستمرة في حركة الطائرات والضوضاء المرتبطة بها حول مطار فيينا إلى ذروته، لأنه لم تأخذ سلطة المطار أو السلطة المحلية مجموعات المصالح المحلية في الحسبان حول خطط مدرج ثالث، في النهاية ونتيجة هذه المعارضة قررت الشركة المشغلة للمطار معالجة المخاوف العامة وإقامة عملية وساطة بيئية، بدأت العملية وشارك في تأسيسها محام مقيم في فيينا بالإضافة إلى مبادرة المواطنين ومكتب فيينا للمظالم البيئية، وكان المؤسس المشارك للعملية هو شركة تشغيل المطارات (Flughafen Wien AG)، وشارك 55 طرفاً في عملية الوساطة، لقد شكلت هذه الإجراءات أكبر عملية وساطة بيئية في أوروبا، كما تم تنظيمه بحيث يمكنه إستيعاب القضايا الناشئة الجديدة والمشاركين الجدد، تم نقل المعرفة بشفافية ووضوح وكان لمجموع المواطنين دور في إشراك الخبراء في العملية، وقد إستفادت من كونها عملية مؤسسية وتضمنت فريق وساطة دولي (نمساوي سويسري)، بدأت عملية الوساطة ذات الطابع التحويلي بما في ذلك مرحلة الإعداد المكثف في عام 2000 وإنتهت في يونيو 2005 بعقود ملزمة قانوناً تم توقيعها من قبل جميع الأطراف تقريباً. للمزيد من التفاصيل يُنظر:

Andre Gazso, Alfred Brezansky, The Vienna Airport Mediation: Point of View of the Vienna Ombuds-Office for Environmental Protection, https://www.inderscience.com/info/inarticle.

(44) Nadja Alexander, The Mediation Metamodel: Understanding Practice, O.P, Cit., P.115- 116.

(45) في بعض الأحيان قد يفرض الوسيط نفسه ويتحكم في سير الوساطة بهدف حماية أطراف النزاع من القرارات السيئة التي قد تكون ضارة بهم، وفي حالات أخرى تتم سيطرة الوسيط لإملاء كيفية مشاركة الأطراف في عملية الوساطة ويتم إستخدام هذا النوع من التحكم في العملية في الغالب لإحتواء تفاعل النزاع والحد من تعبير الأطراف عن المشاعر وخصوصاً السلبية منها، في الممارسات الأخرى من الوساطة تتم ممارسة السيطرة لضمان توصل الأطراف بشكل نهائي إلى التسوية حتى لو كان ذلك يعني أن الوسيط ضغط من أجل شروط الإتفاق التي كان الأطراف مترددون في قبولها، للمزيد من التفاصيل حول ذلك يُنظر:

Robert Baruch Bush, Substituting Mediation for Arbitration: The Growing Market for Evaluative Mediation and What It Means for The ADR Field, Research Published by Pepperdine Dispute Resolution Law Journal, Vol. 3, 2002, P. 111- 114.

(46) Joseph P. Folger, Transformative Mediation: Preserving the Unique Potential of Mediation Across Dispute Settings, O.P, Cit., P. 6- 7.

(47) Ronit Zamir, The Disempowering Relationship Between Mediator Neutrality and Judicial Impartiality: Toward a New Mediation Ethic, Research Published by Pepperdine Dispute Resolution Law Journal, Vol. 11, 2011, P. 473.

(48) Guy Sinclair, Mediation, Transformation, and Consultation: A Comparative Analysis of Conflict Resolution Models, O.P, Cit., P. 448.

(49) Ibid, P. 448.

(50) Joseph P. Folger, Basia Solarz, The Transformative Framework, O.P, Cit., P. 4.

(51) (كاري مينكل ميدو) أكاديمية أمريكية ولدت في عام 1949 تخصص قانون، لقد عملت (مينكل ميدو) أُستاذة للقانون في جامعة (كاليفورنيا) في لوس أنجلوس لما يقرب من 20 عاماً وعملت أيضاً أُستاذة في برنامج دراسات المرأة والمدير بالنيابة لمركز دراسات المرأة والمدير المشارك لمركز (UCLA) لحل النزاعات، كما قامت بالتدريس كأُستاذ زائر متميز في النظرية القانونية بجامعة (تورنتو) وأُستاذ زائر في كلية الحقوق بجامعة (هارفارد) وكلية الحقوق بجامعة (ستانفورد)، بصفتها باحثة في برنامج (فولبرايت) عام 2007 قامت (مينكل ميدو) بالتدريس واجراء البحوث في تشيلي والأرجنتين والصين، فهي تعتبر خبيرة دولية في الحلول البديلة للنزاعات، بما في ذلك حل النزاعات الدولية، كما وعملت في عدة مجالات أخرى منها مهنة المحاماة والأخلاق القانونية والتعليم القانوني والنظرية القانونية النسوية والمرأة في المهنة القانونية حيث كتبت الأُستاذة (مينكل ميدو) وألقت محاضرات مكثفة في هذه المجالات، ومن أبرز مؤلفاتها: حل النزاعات: ماوراء نموذج الخصومة الطبعة الثالثة 2019، التفاوض: عمليات حل المشكلات الطبعة الثالثة 2021، الوساطة: النظرية والسياسة والممارسة الطبعة الثانية 2020، معالجة وحل النزاعات 2003، ما هو عادل: أخلاقيات المفاوضين 2004، وأكثر من 200 مقالة، كما شاركت في تحرير مجلة التعليم القانوني والمجلة الدولية للقانون، وفي عام 2012 نشرت مجموعة من ثلاثة مجلدات من الكتب المحررة حول النزاعات المعقدة، بما في ذلك العمليات التأسيسية والعمليات المتعددة الأطراف وحل النزاعات الدولية. يُنظر الموقع الألكتروني:
Carrie Menkel-Meadow: Distinguished and Chancellor's Professor of Law, https://www.law.uci.edu/faculty/fulltime/menkel-meadow/

(52) Guy Sinclair, Mediation, Transformation, and Consultation: A Comparative Analysis of Conflict Resolution Models, O.P, Cit., P. 449- 450.

(53) Rory Ridley-Duff, Anthony Bennett, Mediation: Developing a Theoretical Framework to Understand Alternative Dispute Resolution, Sheffield Hallam University, 2010, P. 5.

(54) Guy Sinclair, Mediation, Transformation, and Consultation: A Comparative Analysis of Conflict Resolution Models, O.P, Cit., P. 450.

(55) Ibid, P. 450.

(56) Joseph Folger, Robert A. Baruch Bush, Transformative Mediation: A Self-Assessment, Research Published by International Journal of Conflict Engagement and Resolution, 2014, P. 21- 22.